

آليات وسبل ترقية الاستثمار السياحي في ولاية بسكرة كمنطقة جذب سياحي

Mechanisms and ways to upgrade tourism investment in the state of Biskra as a tourist attractionد.بركان دليلة¹، د.جايف سي حايف شراز²¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، dalila.berkane@univ-biskra.dz² جامعة محمد خيضر بسكرة، chiraz.haifsihaif@univ-biskra.dz

تاريخ القبول: 2019/06/30

تاريخ المراجعة: 2019/05/10

تاريخ الاستلام: 2019/01/30

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى دراسة سبل وآليات ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر عامة وولاية بسكرة خاصة، باعتبار ما تمتلكه من مقومات سياحية طبيعية، حضارية، ثقافية، دينية...؛ ففي الوقت الراهن أضحى ترقية الاستثمار السياحي محور اهتمام الحكومة، لذلك فهي تسعى جاهدة لاستغلال المقومات السياحية بشكل عقلاني، من خلال وضع الآليات المناسبة التي تهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب، ومساعدتهم على تجاوز المعوقات والمشاكل التي قد تواجههم كمشكل التمويل، العوائق الإدارية، القانونية والبيروقراطية...، وذلك من خلال سن جملة من التشريعات والقوانين المنظمة واتخاذ التدابير اللازمة، من أجل تحفيز المستثمرين على الاستثمار في القطاع السياحي، الذي يعد عنصرا حيويا وفعالا في تحقيق التنمية السياحية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، معوقات الاستثمار السياحي، آليات ترقية الاستثمار السياحي، ولاية بسكرة.

تصنيف JEL : XXK XXK

Abstract

The aim of this intervention is to study the ways and mechanisms to upgrade tourist investment in Algeria in general and in Biskra in particular, considering that it possesses the elements of a natural tourist ,civilization, cultural, religious... 'At present , promotion of tourism investment has become the focus of the Government's attention

Therefore, it strives to exploit the tourism components rationally , through the development of appropriate mechanisms aimed at attracting local and foreign investors , and help them overcome the obstacles and problems that may face them such as funding, administrative obstacles, legal and bureaucratic ..., through the enactment of a number of legislation, laws and measures to encourage investors to invest in the tourism sector, a vital and effective element in achieving tourism development.

Keywords: tourism investment, obstacles to tourism investment, mechanisms to upgrade tourist investment ,BISKRA

Jel Classification Codes: XXK XXK

المؤلف المرسل: بركان دليلة dalila.berkane@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تركز العديد من الدول ومن بينها الجزائر على قطاع السياحة لتأثيرها المباشر وغير المباشر على باقي القطاعات الاقتصادية، خاصة وأنها تمتلك الكثير من المقومات السياحية المميزة خاصة الطبيعية، حيث تنوع تضاريسها بين سواحل، مرتفعات، هضاب وصحاري تعد الأجمل عالميا لما تنطوي عليه من ارث حضاري نادر، هذه المقومات تؤهلها لتكون من الدول الرائدة في مجال صناعة السياحة المستدامة.

لذلك تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع اقتصادها ومداخيلها بعيدا عن قطاع المحروقات، من خلال الاستثمار في القطاع السياحي الذي يعد أحد الآليات الحيوية والهامة التي تساهم في إنتاج متطلبات النشاطات السياحية المحققة للتنمية السياحية، حيث أصبحت صناعة السياحة المورد الأساسي لدخل الكثير من الدول، وثروة حقيقية يمكنها أن توفر لخزينة الدولة مليارات الدولارات سنويا.

وفي هذا الإطار تعمل الجزائر على جذب المستثمرين المحليين والأجانب، ومساعدتهم على تجاوز مختلف المعوقات التي قد تواجههم في ظل ما يعانيه قطاع السياحة من مشاكل أبرزها مشكل العقار السياحي، مشكل تمويل الاستثمارات السياحية، العوائق الإدارية والقانونية، البيروقراطية، إضافة إلى المشاكل الأمنية... وذلك من خلال سن جملة من التشريعات والقوانين المنظمة واتخاذ التدابير اللازمة، من أجل تحفيز المستثمرين على الاستثمار في القطاع السياحي، الذي يعد عنصرا حيويا وفعالا في تحقيق التنمية السياحية.

يمكن لكل ولاية في ولايات الجزائر أن تكون نموذجا لمنطقة جذب سياحي نظرا لما تنطوي عليه من مقومات سياحية، إذا ما سعت إلى تطوير استثماراتها السياحية وترقية قطاع السياحة وتوفير الامكانيات التي تسهل الاستثمار فيها، وإذا اخترنا ولاية بسكرة الواقعة في جنوب شرق الجزائر وما تمتلكه من مناطق سياحية ومناظر طبيعية وتراث ديني وثقافي متنوع يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي آليات ترقية الاستثمار السياحي في ولاية بسكرة باعتبارها منطقة جذب سياحي وهمزة وصل بين الشمال والجنوب الجزائري؟

للإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى العناصر التالي:

- ماهية الاستثمار السياحي

- معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

- آليات ترقية وتطوير الاستثمار السياحي بولاية بسكرة

2. ماهية الاستثمار السياحي

1.2 تعريف الاستثمار السياحي

يعد الاستثمار السياحي أحد أبرز مجالات الاستثمار وهو عبارة عن عملية استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو ترمين المنتج السياحي، أو الخدمة التي ترد ضمن عناصر الجذب السياحي بهدف تسويق هذا المنتج أو الخدمة وتحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة.

عرف الاستثمار السياحي من طرف المنظمة العالمية للسياحة على أنه: " تلبية حاجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" (رعد مجيد العاني، 2008)،

كما عرف بأنه: "القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة من أجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا القطاع". (فاطمة فرج سعد، 2015)

يمكن اعتبار الاستثمار السياحي توجيه المستثمر لجزء أو كل أمواله للاستثمار في قطاع السياحة من أجل تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري وزيادة طاقة البلد السياحية وتقديم أفضل الخدمات لهذا النشاط.

2.2 أهداف الاستثمار السياحي

تتمثل أهداف الاستثمار السياحي فيما يلي: (تريكي العربي، 2012)

- زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة الكور الفرنسية وشركة الهلتون؛

- تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع الاتصالات... الخ؛
- زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل لما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسبة عالية؛
- يؤدي الاستثمار السياحي في المجال الثقافي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.

3.2 عناصر جذب الاستثمار السياحي

- تعدد عناصر جذب الاستثمار السياحي ومن أهمها: (احمد اديب احمد، 2006)
- وجود مناطق حرة كبرى يمكنها أن تكون محل مشاريع سياحية كمناطق التوسع السياحي؛
- توفر فرص الاستثمار السياحي المريح وتوفر الخبراء المختصين، خاصة في إدارة الفنادق والمطاعم الكبرى؛
- توفر المقومات السياحية بمختلف أنواعها (الطبيعية، الثقافية والتاريخية...)
- توفر الهياكل القاعدية من منشآت للنقل والصحة والمصارف والاتصالات الحديثة...؛
- مقدرة الشعوب على ممارسة النشاط السياحي وتوفير روح الضيافة والكرم.

4.2 أسس قيام الاستثمار السياحي

- إن المقومات السياحية لا تكفي لجلب الاستثمار السياحي ما لم تكن مرفوقة بمجموعة من الأسس منها: (نفس المرجع)
- الاستقرار السياسي والأمني؛
- التنوع الاقتصادي وخاصة الاعتماد على القطاعين العام والخاص؛
- تلاؤم التشريعات للاستثمار السياحي وضرورة تكييفها مع الاستثمار السياحي الذي يتميز بنوع من التعقيد؛
- تحديث وتطوير مستمر للبنية التحتية من مواصلات واتصالات وخدمات صحية، و مصرفية...،

3. معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تخفيف العبء على المستثمر وتشجيعه على الاستثمار، وكذا العمل على تطوير قطاع السياحة، ومحاولة توفير البيئة المناسبة للاستثمار، وسن التشريعات والقوانين التي تجلب المستثمرين سواء محليين أو أجانب، إلا أن هناك مجموعة من العراقيل والمعوقات التي يواجهها المستثمر منها ما يتعلق بالقوانين والتشريعات، إضافة إلى الجانب الأمني وغيرها من المعوقات التي تجعل المستثمر يصرف النظر عن الاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر، ونفصل في ذلك كما يلي:

1.3 المعوقات القانونية، التشريعية والإدارية للاستثمار السياحي

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار السياحي، فمنحت العديد من الامتيازات بغية جذب المستثمرين، ولكن في واقع الأمر هناك عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري، منها القوانين والتشريعات التي لا تعكس حولا فاعلة لواقع الممارسات الاستثمارية السياحية، بالإضافة إلى عدم وضوح بعض النصوص القانونية، التي يسمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة إلى أخرى، فضلا عن تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين، إضافة إلى المعوقات الإدارية والتي تعد من أخطر ما قد يواجهه الاستثمار السياحي، ومن أهم هذه المعوقات نذكر:

1- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية: طرح التقرير الأوروبي عددا من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمار في الجزائر، واستنادا إلى عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحرقات، أغلبها من الدول الأوروبية خاصة من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا، تم توصل إلى أن أسباب تردد المستثمرين الأوروبيون بخصوص الاستثمار في الجزائر يعود إلى مشكل الاستقرار المؤسسي والسياسي والاقتصادي، عدم توفر المعطيات والمعلومات (منصور الزين، 2004)، بالإضافة إلى كثرة وبطئ الإجراءات الإدارية، وهذا ما يؤكد الواقع حيث أن

الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية تضطر المستثمر إلى المرور بالعديد من المراحل قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته أو مشروعه الاستثماري، لذلك يشتكي المستثمرين من العراقيل الإدارية، البيروقراطية الشديدة، بطء العمل الإداري،... هذه الممارسات أثرت سلبا على الاستثمار في هذا القطاع.

2- الفساد الإداري: الذين تسبب في عزوف المستثمرين نظرا للضغوطات التي يتعرضون لها أو تضطربهم إلى الطرق غير الشرعية كالرشوة والوساطة لتسهيل إجراءات الحصول على الخدمة، مما يؤدي إلى القضاء على التنافسية وعلى المعاملة العادلة، وانتشار الجرائم الاقتصادية، وعدم الشفافية في المعاملات، التي تعد عناصر مؤثرة جدا على المستثمرين. (عوينات عبد القادر، 2012/2013)

3- الخلل الإداري والتنظيمي: هناك العديد من المعوقات التي يتسبب فيها الخلل الإداري والتي تحول دون تامين نشاط الاستثمار السياحي، وترسخ انطبعا سيئا لدى المستثمرين ونذكر منها ما يلي: (وصاف سعيدي، قويدري محمد، 2008)

- عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة إلى أخرى؛
- تداخل الصلاحيات بين الهيئات، وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة؛
- تعقد وبطئ الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و 93 يوما في المتوسط و 130 يوما للحصول على رخصة بناء، و 35 يوما لرخص أخرى؛
- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل: الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحية؛
- عدم دقة الدراسات المتعلقة بتحديد الموارد السياحية بسبب نقص الاعتمادات المالية الممنوحة ونقص المعلومات، مما يؤدي إلى صعوبة الحماية والتحكم في العقار الخاص بمناطق التوسع السياحي، ويساهم في انتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية والمساس بالمواقع السياحية؛
- التأخير في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها بسبب نقص الإمكانيات والدراسات، بالإضافة إلى الطابع الإيكولوجي لهذه المناطق التي تقلل من قيمتها السياحية.

2.3 معوقات الاستقرار السياسي والأمني:

يعد الاستقرار السياسي والأمني عاملا مهما في جلب الاستثمارات السياحية، فطبيعة النظام ودرجة وعي السياسيين، والثقافة السياسية وتوفير الأمن كلها عوامل تساهم في انعاش الاستثمار السياحي، وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية أظهر "R.S. Basi" أن الاستقرار السياسي يؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63%، وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر المحفزة والعناصر المعوقة للاستثمار طبقا لبحث قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية والتي صنفتها إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدول المضييفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولي محفز للاستثمار. (عبد لرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، 2016)

وقد أثرت الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في التسعينات سلبا على مكانتها السياحية الدولية، وتم تصنيفها ضمن البلدان ذات درجة الخطر المرتفع من قبل مراكز التقييم الدولية، هذه الوضعية جعلت المستثمرون الأجانب يتجنبون الاستثمار فيها.

3.3 المعوقات الاقتصادية للاستثمار السياحي

إضافة إلى المشاكل والمعوقات الإدارية والقانونية والأمنية التي تواجه الاستثمار السياحي، توجد معوقات اقتصادية لا تقل أهمية عن سابقتها تقف عائقا أمام هذا النوع من الاستثمارات، ويتمثل أبرزها فيما يلي:

1-مشكل تمويل الاستثمار السياحي: ترجع صعوبة الحصول على تمويل للاستثمارات السياحية أساسا إلى غياب المؤسسات المالية والبنكية المتخصصة في تمويل هذا النوع من الاستثمارات، إضافة إلى التعقيدات وكثرة الإجراءات الإدارية وبطئها، وبذلك يشكل النظام البنكي الجزائري أحد العقبات أمام المستثمرين لأنه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد العالمي، ويفتقر إلى الخبرة المهنية لدى المشرفين، إضافة إلى هيمنة القطاع العمومي، حيث تسيطر البنوك العمومية في الجزائر بنسبة تتجاوز (92%) (تبري يوسف، 2012)

2-ضعف البنية التحتية: تشمل البنية التحتية الطرقات، الموانئ، المطارات، شبكة الاتصالات، التعليم، الصحة، التكوين، الصرف الصحي، الخدمات، المياه، الطاقة،... وغيرها، وتعتبر النواة الأساسية وعامل جذب للاستثمارات السياحية واستمرارها...، وتتمثل أهم التحديات والمعوقات في هذا الصدد فيما يلي: (مصطفى مكاوي، 2014)،

- عدم توافر البنية التحتية لإقامة الاستثمارات، ما قد يرفع من تكاليف الإنشاء والتشغيل لهذه الاستثمارات؛
- صعوبة الحصول على مواقع مؤهلة بنيويا وملائمة للاستثمار السياحي؛
- تقادم البنية التحتية وعدم ملائمتها لتوفير الخدمات التكنولوجية الحديثة للمشروعات السياحية؛
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية المتعلقة بالبنية التحتية نظرا لارتفاع تكلفتها؛
- عدم اقتناع بعض الجهات الحكومية بأولويات الاستثمار في مشروعات البنية التحتية خاصة في المناطق السياحية النائية.

3-مشكل العقار السياحي: تعتبر مشكلة العقار السياحي من أبرز العراقيل التي تقف أمام المستثمرين في الجزائر سواء المحليين أو الأجانب، فلا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من الممارسات السلبية وأبرزها تعقد إجراءات الحصول على العقار من جهة وارتفاع سعره من جهة أخرى، إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع يكلف من 20% إلى 30% من رأس المال المستثمر، ناهيك عن ما يرتبط بظاهرة السمسرة والمضاربة، التي انتشرت خلال السنوات الماضية بشكل كبير، حيث استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال، مما ألحق أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني، وأدى إلى تعطيل العديد من المشاريع التنموية، بالإضافة إلى مشكلة احتكار البلديات للأراضي وفرض أسعار إدارية، وتحويل جزء من الأراضي التي خصصت لتشجيع الاستثمار وأدرجت بطرق غير قانونية ضمن المساحات المخصصة للبناء، وقد أدت هذه الممارسات إلى تعميق مشكلة العقار في الجزائر وخلقت سوقا موازية للعقار والمضاربة فيه. إضافة إلى ما سبق تعترض عملية الحصول على العقار السياحي مشاكل أخرى نوجزها في النقاط التالية: (عوينات عبد القادر، مرجع سابق)

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار؛
- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار؛
- عدم استكمال معظم دراسات التهيئة؛
- عدم وجود الآليات الفعالة المختصة في تسيير العقار السياحي؛
- تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري سواء كان ملكية خاصة أو ملكية عامة (مجيطنة مسعود، 2001)

4-محدودية الموارد البشرية: تفتقر الجزائر إلى العمالة المؤهلة لممارسة النشاط السياحي الذي يتطلب قدرات فنية وإدارية خاصة، ومستوى عالي من المهارات لتقديم الخدمات السياحية المباشرة في المشروعات السياحية أو الخدمات المتصلة بها، بسبب محدودية المؤسسات المختصة في التكوين السياحي، لذلك هي لا تقدم الكثير من حيث النوعية أو العدد، ولا تلبى متطلبات السوق السياحية الوطنية من اليد العاملة المؤهلة؛ فمن ناحية النوعية ما زالت فروع التكوين كلاسيكية تتمثل في فرع الاستقبال، الإطعام، التسيير الإداري، وهي لا تتماشى مع البرامج الحديثة التي تنطوي على تخصصات جديدة مثل الدليل السياحي، العاملين في الوكالات السياحية، منظمو الرحلات، مقدمو المنتج السياحي (عزالدين محمدي، 2014).

5-عدم الاستقرار الاقتصادي: يعتبر الاستقرار الاقتصادي للدولة عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب، إذ أن المستثمر يسعى أساسا لاستغلال أمواله ووحداته الإنتاجية من أجل تحقيق عوائد مجزية ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة مستقرا حتى لا تقصف به الأزمات الاقتصادية، ومن أبرز مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي، التضخم، الانخفاض المستمر لقيمة العملة الوطنية...

4.3. المعوقات الاجتماعية والثقافية

من أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية والتي تحول دون توجه للاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر نذكر ما يلي:(عرب عبد العزيز، 2011)

- قصور الوعي لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية في المجال السياحي، وافتقارهم للثقافة السياحية بكل مضامينها؛
- عدم الاهتمام بالصناعات التقليدية التي تمثل عنصر جذب للسياح خاصة الأجانب؛
- عدم مراعاة الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية للمناطق السياحية عند التخطيط للمشروعات السياحية؛
- عدم استخدام منتجات البيئة كعناصر ثقافية مادية عند تأثيث القرى والمنتجعات السياحية خصوصا في المناطق الصحراوية والقروية والجبلية ذات مقومات جذب متعددة، رغم أن هذا من شأنه أن يخلق انسجاما وتوافقا مع البيئة ويحقق راحة للسائح.

- انتشار البطالة بسبب أن الغالبية العظمى من الفقراء ذوي المداخيل المتدنية التي لا تمتلك مصادر دخل أخرى سوى العمل، إضافة إلى عدم وجود برامج لرفاه العاطلين كما هو الحال في الدول الغربية، وفقراء الجزائر يعانون من البطالة كنتاج لثقافة الفقر والتي تعود لأنماط سلوكية وعادات سلبية في المجتمع وبالتالي تؤدي إلى زيادة الفقر لدى الفئات ذات الدخل المنخفض.(عريس مختار، 2014)

4. آليات ترقية وتطوير الاستثمار السياحي بولاية بسكرة

تنطوي ولاية بسكرة على الكثير من المؤهلات السياحية المتنوعة، وقد تم إدراجها كمنطقة سياحية هامة تتبع القطب السياحي للامتياز (جنوب-شرق SE.POT) الذي يضم (بسكرة، غرداية، واد سوف والمنيعه)، وتوجد خمس مناطق للتوسع السياحي على مستوى الولاية وهي طولقة التي صنفته سنة (1988)، و(حمام الصالحين، عين بن نوي، الشقة، فم الغرزة) صنفته سنة (2010)، بالإضافة إلى العديد من المناطق المقترحة التي ما تزال قيد الدراسة. (مديرية السياحة التقليدية) لهذا تسعى الولاية إلى الاهتمام بمقوماتها السياحية وترقيتها واستغلالها من خلال جلب المستثمرين، بهدف تحقيق عوائد مادية للنهوض بالولاية وتحقيق مشاركتها الفعالة في التنمية المحلية والوطنية.

1.4. تقديم عام لولاية بسكرة

تقع بسكرة في الجنوب الشرقي للبلاد على أبواب الصحراء، تقدر مساحتها بـ21509,80 كلم²، يقطنها حوالي 909656 نسمة بنسبة 50.26 % ذكور حسب تقديرات السكان إلى غاية 2017/21/31، تضم 33 بلدية و12 دائرة، يحدها شمالا ولاية باتنة، ولاية مسيلة من الشمال الغربي، ولاية خنشلة من الشمال الشرقي، وولاية ورقلة من الجنوب، ولاية الجلفة من الجنوب الغربي، وولاية الوادي من الجنوب الشرقي، تتشكل تضاريسها من عناصر متباينة حيث تحتل الجبال مساحة هامة وتتمركز في الشمال، وتمتد السهول فيما على محور (شرق-غرب)، أما الهضاب فتقع في الناحية الغربية في أولاد جلال وسيدي خالد، وتغطي المنخفضات المناطق الجنوبية والشرقية، وبحكم موقعها على مشارف الصحراء تتميز بمناخ شبه جاف إلى جاف، ويكون صيفها حارو جاف وشتاءها بارد وجاف أيضا.

2.4. المقومات السياحية لولاية بسكرة

إن الموقع الاستراتيجي للولاية والتمازج والتناسق بين الجبال، الأودية والصحراء منح الزائر إمكانية التمتع بمختلف المناظر الطبيعية الخلابة التي نجدها في منحدرات مشوش نحو غوفي، منحرجات ومضيق القنطرة، طريق جمورة إلى البرانيس، مضيق خنقة سيدي ناجي، مضايق وقرية جمينة، مضايق سيدي مصمودي، فج بني سويك،

غابات وجبال عين زعوط، بالإضافة إلى واحات النخيل التي يتواجد أغلبها في منطقة الزاب الغربي، حيث تمتلك بسكرة حوالي 3980278 نخلة منتجة لأجود أنواع التمور وأشهرها المنتجة لدقلة نور بـ 2403355 نخلة.

كما تتميز بسكرة بامتلاكها للعديد من الآثار والمعالم التاريخية التي امتدت من عصور ما قبل التاريخ مروراً بالحضارات الرومانية والإسلامية وصولاً إلى الحقبة الاستعمارية، ومن أهم هذه الآثار نذكر ما يلي: (مديرية البرمجة، 2018)

الآثار الرومانية: توجد هذه الآثار في بادس، زريبة الوادي، أورلال، امليلي، تهودة بسيدي عقبة، طولقة القديمة، ليوة، الحوش، بسكرة، القنطرة، جمورة، الفيض، لوطاية، برانيس، أولاد جلال وليشانة.

الآثار والمخطوطات: تتمثل في رسوم على الصخور موجودة بأولاد جلال، آثار جمينة تاجمونت بمزيرعة، آثار تركية بالحوش وبسكرة، أقدم نقشية عربية غير منقوطة بسيدي عقبة وباب المسجد المهدي.

آثار الثورات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي: آثار ثورة الزعاطشة بليشانة، ثورة العامري بالغروس، محتشد بريح بن عزوز وآثار معركة سريانة.

إضافة إلى المعالم الثقافية ذات الطابع الديني منها مسجد وضريح عقبة ابن نافع، مسجد وضريح سيدي خالد،

مسجد سيدي مبارك بخنقة سيدي ناجي، ضريح سيدي زرزور ببسكرة، الزاوية العثمانية بطولقة، زوايا أولاد جلال وزوايا مختلفة عبر الولاية. (بركان دليلة، بوروية فهمية، 2017)

3.4. الاستثمار السياحي في ولاية بسكرة

تتعدد المقومات والمؤهلات السياحية في ولاية بسكرة مما يجعلها فضاءاً خصباً لتحقيق صناعة سياحية ناجحة، ومصدراً هاماً لخلق العديد من الفرص الاستثمارية التي يمكنها أن تحقق مكاسب معتبرة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني. وتتمثل فرص الاستثمار السياحي بولاية بسكرة فيما يلي:

1- **العروض الفندقية:** من الضروريات التي يحتاجها السائح هي الخدمة الفندقية، وتتملك بسكرة حضيرة فندقية تضم 16 فندق فقط، بسعة تقدر بـ 1503 سرير. وفيما يلي توزيع وتصنيف للحضيرة الفندقية للولاية في الجدول التالي:

الجدول 1: عدد وصنف الفنادق على مستوى ولاية بسكرة سنة 2017

المؤسسات الفندقية	الصنف	الغرف	الأسرة	ليالي المبيت	العمال
الإخوة سلامي	نجمة واحدة	24	48	3885	04
عابدي (1)	نجمة واحدة	20	40	4378	07
الروايل	نجمة واحدة	28	57	10062	21
مجموع الفنادق المصنفة	03	72	145	18325	32
حمام الصالحين	/	192	454	36430	145
الزيبان	/	91	182	12031	60

06	4115	51	20	/	نسيب
07	3736	47	20	/	القدس
03	1492	40	18	/	عابدي (2)
12	4256	50	24	/	سلامي
08	635	36	20	/	الواحة
08	5146	60	30	/	ذياب
06	361	100	52	/	فندق ترانزيت
50	4038	164	66	/	فندق سيدي يحي
06	301	32	16	/	فندق مشونش
06	510	54	23	/	فندق بالاس
10	0	88	44	/	باب الصحراء
197	73051	1358	616	13	مجموع الفنادق الغير مصنفة

الم
ص

در: مديرية السياحة والصناعة التقليدية

2- تطور عدد السياح الوافدين إلى الولاية: إن توفير الوكالات السياحية و المؤسسات الفندقية يعكس إحصائيات

السواح الوافدين إلى الولاية، و التي نوضحها في الجدول التالي:

جدول 2: تطور عدد السواح 2013-2017

السنوات	عدد السواح		
	المجموع	الأجانب	الجزائريين
2013	138578	7793	130785
2014	142147	12844	129303
2015	228590	14268	214322
2016	138773	9407	129366
2017	59965	3551	56414

المصدر: مديرية السياحة لولاية بسكرة

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك تذبذب في تطور عدد السياح من سنة إلى أخرى، حيث سجل ارتفاع متتالي لعدد السياح من سنة 2013 الى سنة 2014 الى سنة 2015 فقد شهدت زيادة معتبرة في عدد السياح والمقدرة ب 60,8%، ثم تراجع سنة 2016 ب 39,29%، وفي نهاية 2017 قدر عدد السياح ب 59965 سائح أي هناك انخفاض محسوس لعدد السياح حيث سجل التوافد السياحي في النصف الاول من سنة 2017، أي ان توافد السياح في النصف الثاني كن ضعيفا ربما بسبب الجو الحار للولاية وأسباب أخرى ذكرت سابقا ضمن معوقات الاستثمار السياحي.

3-وكالات السفر والشركات السياحية: يوجد على مستوى ولاية بسكرة 26 وكالة سياحية تساهم في ترقية النشاط السياحي عبر الولاية، ويتمثل نشاط أغلبها في حجز الفنادق، عمرة، تأشيرات، كراء السيارات وتنظيم زيارات إلى الأماكن السياحية.

4-المطاعم السياحية، يعد الاستثمار في المطاعم السياحية أحد أهم الفرص الاستثمارية الهامة التي يمكن استغلالها في ولاية بسكرة، خاصة في ظل تنوع الأكلات الشعبية الشهيرة وفي مقدمتها الشخشوخة، الدوبارة .

5-المركبات الحموية: يتركز النشاط الحموي في عدد من المركبات السياحية التي تعتبر مراكز طبية هامة منها المركب المعدني لحمام الصالحين الذي يعد من أشهر المركبات الحموية المعدنية بالجزائر، بالإضافة إلى وجود عدة منابع حموية غير مستغلة موزعة عبر تراب الولاية. ويبين الجدول التالي عدد الوافدين على المركبات المعدنية خلال سنة 2017.

جدول 3: عدد الوافدين على المركبات المعدنية بولاية بسكرة خلال سنة 2017

المؤسسة الحموية	الحصص العلاجية	المعالجين طبيا	التقليديين	المنسو ب	درجة الحرارة
المركب المعدني حمام الصالحين	- معالجة أمراض العظام والدورة الدموية، الروماتيزم - أمراض الجلد -الأمراض الصدرية -أمراض المفاصل	160385	69671	65 ل/ثا	45° م
الحمام المعدني البركة (الحاجب)	-أمراض الأمعاء والمعدة -أمراض المفاصل و العروق -الجلد	/	18780	40 ل/ثا	52° م
الحمام المعدني الراحة	- أمراض الأمعاء والمعدة - أمراض المفاصل و العروق	/	/	5 ل/ثا	40° م
و الاستجمام الروضة	مغلق بسبب نزاع بين الشركاء				
حمام سيدي يحي		/	5399		

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية

5-أماكن الترفيه والتسلية: تعتبر أماكن التسلية والترفيه فرصة استثمارية هامة جدا، وخير مثال على ذلك مشروع حدائق الزيبان، ويعد هذا المشروع من أكبر المجمعات في شمال إفريقيا، وواحد من الاستثمارات السياحية الكبرى بالجزائر سواء من حيث المساحة أو نوعية الهياكل والتقنيات المعتمدة، بالإضافة إلى ذلك هناك الكثير من أماكن الترفيه والتي تجذب السياح المحليين أو الأجانب، حيث تمتلك ولاية بسكرة العديد من هذه الأماكن منها ما هو مستغل بشكل جيد ومنها ما هو مهممل، وتتمثل فيما يلي:(مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية) الحدائق: وتتمثل في:

- حديقة 05 جويلية المعروفة في الأوساط الشعبية بـ "جنان البايك".
 - حديقة لندو التي تحكي شطرا من تاريخ بسكرة العريق، لكونها أسست في الحقبة الاستعمارية، وتعد مقصدا للعديد من الباحثين عن الراحة والسكينة.
 - حديقة عاصمة الزيبان وتربع على أكثر من ثلاث هكتارات، تضم العديد من أصناف الأشجار والنباتات، إضافة إلى حيوانات كالغزال، الطاووس، النعام...، وعدد من ألعاب الأطفال.
 - حدائق الزيبان المائية "أكواب بالك": تصنف حدائق الزيبان ضمن أكبر المشاريع الفندقية والترفيهية السياحية في الجزائر، فتحت أبوابها أمام الزوار في شهر أوت (2017).
- ويعتبر قطاع الشباب والرياضة من القطاعات الهامة في الولاية، وهذا لدوره المميز في تنشيط وخدمة المجتمع خاصة فئة الشباب. وتضم ولاية بسكرة منشآت رياضية متعددة أهمها:
- 1 . الملاعب:** وتتمثل في:

- ملعب متعدد الرياضات ببسكرة: ملعب بعشب طبيعي بقدرة استيعاب تقدر بـ 20400 مقعد.
- ملعب متعدد الرياضات بطولقة: ملعب بعشب اصطناعي بقدرة استيعاب 2800 مقعد.
- 2. المسابح:** وتتمثل في مسبح أولمبي (50م) ببسكرة بطاقة استقبال تقدر بـ 300 مقعد، و(03) مسابح نصف أولمبية، واحد (25م) ببسكرة، واثنان في طولقة وأولاد جلال بطاقة تقدر بـ 150 مقعد لكل منهما.

3. قاعات متعددة الرياضات:

- قاعة (01) بالعالية (بسكرة)، بقدرة استقبال تقدر بـ 1200 مقعد.
- قاعة (01) بسيدي عبدون (بسكرة)، بقدرة استقبال تقدر بـ 500 مقعد.
- قاعة (01) بسيدي عقبة، بقدرة استقبال تقدر بـ 1000 مقعد.
- قاعة (01) بالفنطرة، بقدرة استقبال تقدر بـ 500 مقعد.
- قاعة (01) بطولقة، بقدرة استقبال تقدر بـ 500 مقعد.
- قاعة (01) بفوغالة، بقدرة استقبال تقدر بـ 500 مقعد.
- قاعة (01) بأولاد جلال، بقدرة استقبال تقدر بـ 500 مقعد.

كما تقوم مديرية الشباب والرياضة بعدة نشاطات شبابية ورياضية منها تنشيط الحركة الشبابية على مستوى تراب الولاية في مختلف النشاطات والتظاهرات الرياضية كالسباق الدولي في العدو الريفي والأسبوع الأولمبي رياضة-جنوب.

5. واقع الاستثمار السياحي بولاية بسكرة كمنطقة جذب سياحي

تعد ولاية بسكرة فضاءا خصبا للاستثمار كونها تتوفر على خصائص طبيعية متميزة وإمكانيات مادية وبشرية جديرة بانطلاقة فعالة في دعم الحركة السياحية، وهذا ما دفع الكثير من المستثمرين إلى طرح العديد من المشاريع السياحية تتمحور حول العديد من المجالات المطلوب تطويرها (فنادق، مطاعم، مركبات سياحية، حمامات، حدائق

مائة...)، وبذلك عرف الاستثمار السياحي نشاطا هاما من حيث إنجاز العديد من هياكل الاستقبال لتلبية طلبات السياح المختلفة، إضافة إلى العديد من المشاريع التي مازالت قيد الإنجاز، ومشاريع ما تزال قيد الدراسة، وهذا داخل وخارج مناطق التوسع السياحي بالولاية، حيث تم تسجيل 70 مشروع استثماري سياحي وفندقي بسعة استقبال إجمالية تقدر بـ 10174 سرير تضمن توفير 5444 منصب عمل، ويمكن توضيحها في الجدولين التاليين:

جدول 4: الاستثمار السياحي الخاص داخل مناطق التوسع السياحي بولاية بسكرة سنة 2017

المشاريع السياحية	عدد المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	تكلفة المشاريع (مليون دج)
مشاريع سياحية طور الإنجاز	03	787	250	3716852240.59
المشاريع السياحية المتوقفة	00	00	00	00
المشاريع السياحية لم تنطلق بعد	08	872	435	6586719667
طلبات الاستثمار	00	00	00	00
المجموع	11	1659	685	378271943726

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية

جدول 5: الاستثمار السياحي الخاص خارج مناطق التوسع السياحي بولاية بسكرة سنة 2017

المشاريع السياحية	عدد المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	التكلفة (مليون دج)
مشاريع سياحية طور الإنجاز	23	2849	1752	11830605706,41
المشاريع السياحية المتوقفة	11	1316	528	72.42207868
مشاريع سياحية لم تنطلق بعد	19	3360	1204	10969082870,99
المشاريع السياحية المنتهية	02	66	22	52000000
طلبات الاستثمار	04	924	263	2074000000
المجموع	59	8515	3769	24967896446,12

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية

بالنظر إلى الجدولين ومن خلال دراسة وضعية المشاريع الاستثمارية لسنة 2017 بولاية بسكرة يتضح أن الاستثمار السياحي ينقسم إلى استثمار سياحي داخل مناطق التوسع بالولاية والمقصود بها، طولقة، القنطرة، حمام الصالحين، الشقة، سد فم الغرزة، وهذه المناطق سجل فيها مشاريع سياحية في طور الإنجاز والمقدر عددها بـ 03 مشاريع والتي توفر 250 منصب شغل بغلاف مالي يقدر بـ 3716852240.59 دج، كما سجل فيها مشاريع لم تنطلق بعد وعددها 08 مشاريع لأسباب عدة منها مشاكل إدارية وتمويلية، أما طلبات الاستثمار فلم تسجل سنة 2017 أي طلب للاستثمار، وبالنسبة للقسم الثاني من الاستثمار السياحي فيخصص مشاريع خارج مناطق التوسع السياحي المذكورة سابقا، سجل بها مشاريع سياحية في طور الإنجاز والمقدر عددها بـ 23 مشاريع والتي توفر 1752 منصب شغل بغلاف مالي يقدر بـ 11830605706,41

دج، أما عدد المشاريع التي لم تنطلق بعد فيقدر عددها 19 مشروع، والتي يمكن أن توفر 1204 منصب شغل، بينما طلبات الاستثمار فيقدر عددها بـ 04 بغلاف مالي قدر بـ 20740000.00 دج وتوفر 263 منصب شغل، أما المشاريع المنتهية سنة 2017 فعددها 02 مشروع يوفر 22 منصب شغل.

يمكن القول أنه بالرغم من الجهود المبذولة لترقية الاستثمار السياحي بولاية بسكرة إلا أنها تبقى غير كافية وضعيفة جدا، ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها ما يواجهه الاستثمار السياحي بولاية بسكرة من مشاكل ومعوقات، دفعت الكثير من المستثمرين إلى التراجع عن الاستثمار، وهذا ما يؤكد من خلال الإحصائيات المقدمة في الجداول السابقة والتي تظهر توقف مشاريع استثمارية هامة يمكن أن تنعش الاقتصاد المحلي وتقلص نسبة البطالة من خلال ما توفره من مناصب شغل، وقد تكون عامل جذب للسائح المحلي والأجنبي .

6. سبل ترقية الاستثمار السياحي في ولاية بسكرة

تتطلب عملية ترقية الاستثمار السياحي في ولاية بسكرة اهتمام ودعم كبيرين، وعليها التوسع في منح التحفيزات والتسهيلات لمواجهة المعوقات والعراقيل في هذا القطاع، وتوفير البيئة المناسبة التي تشجع على الاستثمار، ومن بين سبل ترقية الاستثمار السياحي نذكر ما يلي: (فالتة اليمين، برني لطيفة، حايف سي حايف شراز، 2017)

1.6 **تهيئة البيئة الإدارية:** وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة والقضاء على البيروقراطية والتعقيدات المرافقة للإجراءات الحكومية، وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وإصدار التأشيرات والتصاريح.

2.6 **توفير التشريعات الضريبية المناسبة:** يجب وضع حزمة من الإعفاءات والتسهيلات التي تكون مكتملة للحوافز الضريبية، ويجب أن تتسم التشريعات الضريبية بالشمولية والمرونة والوضوح، بالنظر إلى ما تمثله هذه التشريعات من محدد أساسي لاتساع الاستثمارات، لأن البيئة الضريبية المناسبة يمكن أن تشجع الاستثمارات من خلال إعفاءات ضريبية محددة بزمان معين أو تقليل نسبة الضريبة التي تستوفي من أصحاب المشاريع.

3.6 **تهيئة الإطار التشريعي والمؤسسي:** إن توفر هذا الإطار يعد من العوامل المهمة في تهيئة مناخ الاستثمار، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا ومشجعا لا بد من مراجعة التشريعات والقوانين الاقتصادية والالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بالشفافية والوضوح وملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار السياحي.

4.6 **تطوير البنية التحتية:** من خلال التركيز على وفرة ونوعية خدمات البنية التحتية، ومحاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها، هذا فضلا عن تطوير وتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي لخدمات البنية التحتية، من أجل تحسين كفاءتها وتكليفها مع الدور الذي تؤديه بهدف تهيئة المناخ الاستثماري المناسب.

5.6 **التمويل:** يتم تشجيع الاستثمار السياحي عن طريق تمويل المشاريع بقروض مالية، تبعا ل ضمانات يقدمها المستثمر، وفي هذا الإطار وقعت الوزارة اتفاقا مع بنك التنمية المحلية (BDL) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) هذا الاتفاق ينص على البنود التالية:

- دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جذب وحماية المستثمرين الوطنيين والأجانب والسهل على تجنب المشاريع السياحية التوقف؛
- تسهيل وتكليف طريقة التمويل البنكي للنشاطات السياحية وفق الخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي، وعلى هذا الأساس لا بد من:
- ابتكار منتجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية مثلا)؛
- تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي؛
- دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الاستثمارات عن طريق تخفيض نسبة الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحية.

إضافة إلى هذه البنوك يجب إنشاء مؤسسات مالية وبنكية متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض.

6.6. تفعيل دور الأطراف المتداخلة في الاستثمار السياحي: هناك العديد من الأطراف المتداخلة في الاستثمار السياحي

يمكنها لعب دور مهم في تفعيل هذا النشاط وتدعيمه، وأهم هذه الأطراف نذكر:

✓ **الوكالة الوطنية لتطوير السياحة:** تعد الجهاز المنوط به ترقية الاستثمار عموماً والاستثمار السياحي خصوصاً

وذلك بموجب المادة 06 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في أوت 2001، وتكلف بما يلي:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها، استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع؛
- المساهمة في نشر ثقافة الاستثمار؛
- تأهيل مشاريع الاستثمار السياحي؛

✓ **تسيير صندوق دعم الاستثمار؛**

التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.

أغلب المستثمرون يلجئون إلى الوكالة الوطنية من أجل الحصول على امتيازات جبائية خاصة بالاستثمارات السياحية ذات رأس مال ضخمة، غير أنه يجب توسيع مهام هذه الوكالة لتلعب دوراً أساسياً في دعم وتسهيل إجراءات الاستثمار السياحي ومراقبة المستثمرين قبل انطلاق مشاريعهم إلى غاية الانتهاء منها.

✓ **الدولة:** يمكن أن تتدخل الدولة في دعم وتشجيع الاستثمار بعدة أشكال، كتقديم الإعانات، خفض الضرائب

أو الإعفاء منها، منح القروض،... إضافة إلى سن التشريعات والقانون المالية التي تساهم في تسهيل مهمة المستثمر، والتوسع في منحه التسهيلات المالية، المصرفية والجبائية.

✓ **الجماعات المحلية:** إن تطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الدولة يمكن أن يجعل للجماعات المحلية دور مهم

في تجسيد طموحات المستثمرين من خلال الاهتمام بتطلعاتهم وظروفهم، ومساعدتهم في إيجاد مصادر لتمويل مشاريعهم السياحية.

إضافة إلى ما سبق يمكن إضافة السبل التالية المساعدة على ترقية الاستثمار السياحي: (عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، 2016)

1- **تأهيل العنصر البشري الكفؤ:** يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

2- **توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي:**

يجب أن تتوجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويفترض هذا بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد، بهدف تكيفها وفقاً للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف تربيته.

كما يمكن إضافة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر لأفاق سنة 2030 الذي يعد جزءاً من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT، والذي يمثل الدعامة الأساسية للقطاع لأجل وضع استراتيجيات التهيئة السياحية من خلال استعمال المؤهلات السياحية وجردها، كونه يثمن القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية والدينية لتوظيفها في خدمة وترقية السياحة خاصة أنه جاء ليوضح رؤية الدولة وخياراتها على المدى القصير والمتوسط والمدى البعيد (2030). لذلك يعد هذا المخطط وسيلة واستراتيجية هامة لترقية القطاع السياحي إذا ما أحسن استغلالها وتطبيق معالمها في الأجل المحددة.

7. الخاتمة:

- يعتبر الاستثمار السياحي إحدى الآليات التي تعتمد عليها الجزائر لإقامة مشاريع استثمارية سياحية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولترقية السياحة أو سبل الاستثمار السياحي يجب توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط ومنها:
- الاهتمام أكثر بالاستثمار السياحي كونه القاعدة الأساسية للسياحة والعمل على مواجهة العراقيل والمشاكل التي تواجهه (مشكل العقار، مشكل التمويل...);
 - تنوع الاستثمارات السياحية، ودعم البنى التحتية واستكمال البنية التشريعية وتنفيذ القوانين المنظمة للسياحة، إضافة إلى تطوير أنظمة النقل بكل أشكاله كونه ينطوي على عوامل هامة لجذب المستثمرين؛
 - نشر الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري باعتبار النشاط السياحي نشاط أفقي مرتبط بمختلف القطاعات والهيئات والجماعات المحلية؛
 - ضرورة الإسراع في إنهاء الدراسات المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المحلي على مستوى كل ولاية من أجل إحصاء كل المناطق السياحية المحلية. والتطبيق الفعلي لبرامجه من خلال احترام مدة إنجاز المشاريع السياحية وفق الأجل المحددة؛
 - تكامل وتنسيق الجهود المبذولة من طرف الهيئات السياحية وجعلها تسير وفق خطة استراتيجية مشتركة، لتحقيق أهداف مشتركة محورها تطوير وترقية القطاع السياحي إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
 - إنشاء مصارف متخصصة في المجال تمويل الاستثمار السياحي للتصدي لمشاكل التمويل التي تعترض المستثمرين، كما هو معمول به في الكثير من الدول.
 - إعداد وتنفيذ خطط للترويج السياحي من أجل تسويق المنتج السياحي في الأسواق المصدرة للسياح، عن طريق توفير أساليب الدعاية والإعلام السياحي ووضع الأدلة والمطبوعات والنشرات والملصقات وأفلام الفيديو وغيرها.
 - تطوير البنى التحتية ودعم أسعار الخدمات من المياه، الكهرباء، الصرف الصحي...؛
 - تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي؛
 - إصدار تشريعات قانونية مشجعة ومحفزة للاستثمار السياحي؛
 - تشجيع التعامل بين المستثمرين المحليين والأجانب في شكل مشاريع مشتركة والامتثال للتجارب الأجنبية لتطوير القدرات الإدارية والتسويقية والإنتاجية؛
 - توحيد جهودات المؤسسات والجهات المعنية بالاستثمار السياحي من أجل تبسيط الإجراءات إلى أقصى حد ممكن، ومعالجة القضايا الهامة المتعلقة بالاستثمار كتسوية ملف العقار.

8. قائمة المراجع:

- 1- رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص.19.
- 2- فاطمة فرج سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية " دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2015، ص. 4.
- 3- تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2012، ص.40.
- 4- أحمد أديب أحمد، تحليل الأنشطة السياحية في سوريا باستخدام النماذج القياسية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2005-2006، ص. 46.
- 5- نفس المرجع، ص.47.
- 6- منصور الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص. 139-140.

- 7- عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2025SDAT** ، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر-3، 2013/2012، ص. ص. 221-222.
- 8- وصاف سعدي، قويدري محمد، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والمعوقات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد8، 2008، ص.47.
- 9- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة ورقلة، 2016،
- 10- تبزي يوسف، **الاستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 24-25 أفريل، 2012، ص. 08.
- 11- مصطفى مكاي، **الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 193، أبو ظبي، 2014، ص. 32.
- 12- مجيطة مسعود، **معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، عدد 6، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 2001، ص. 11.
- 13- عز الدين محمدي، آيت محمد مراد، **إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر واقع وآفاق**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة، 26/ 27 نوفمبر 2014، ص. 10.
- 14- عراب عبد العزيز، **استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص.ص. 157-158.
- 15- عريس مختار، بابا عبد القادر، **محددات وأسباب الفقر في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد07، جامعة مستغانم، 2014، ص. 273.
- 16- مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية بسكرة.
- 17- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية بسكرة.
- 18- للمزيد انظر، بركان دليلة، بوروية فهيمة، **سبل ترقية الاستثمار السياحي في ظل المخطط التوجيهي للهيئة السياحية sdat2030**، ولاية بسكرة نموذجاً. الملتقى الدولي حول " آليات تفعيل الاستثمار و دورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة"، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية-المركز الجامعي بريكة- أكتوبر 2017.
- 19- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية بسكرة.
- 20- فالتة اليمين، برني لطيفة، **حاييف سي حاييف شراز، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر ومتطلبات تفعيله -ولاية بسكرة أنموذجاً- مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: "آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة"**، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية-المركز الجامعي بريكة-يومي 30/31/10/2017.